

إيران تغلق مسار اتهام رئيس الوزراء العراقي بالتواطؤ في قتل سليمان

الدفع بسيئاريو الجواسيس للتغطية على فشل استخباراتي وأمني فادح



إعلان إيران قرارها بإعدام جاسوس متهم بالمشاركة في عملية قتل قائد فيلق القدس قاسم سليمان، يدفع بسيئاريو جديد للعملية المهيبة والمرجحة للسلطات الإيرانية بعيدا عن سيئاريو اتهام رئيس الوزراء العراقي الحالي بالضلوع في عملية القتل وهو اتهام لم يعد من المناسب التماهي فيه بعد أن تمكن الرجل من الفرار من المنصب تنفيذي في بلاده، وأصبح من الأفضل لطهران التعامل معه كأمر واقع.

بغداد - تلتفت الأوساط السياسية العراقية باهتمام، إعلان السلطات الإيرانية قرارها بإعدام مواطن إيراني قالت إنه أنه بتهمة المساعدة على قتل قائد فيلق القدس بالحرس الثوري قاسم سليمان في غارة جوية أميركية خارج مطار بغداد الدولي مطلع العام الجاري، وهي الغارة التي أودت أيضا بنائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس.

وماتى الاهتمام العراقي بالقضية أن اسم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي نفسه كان واردا بشكل معلن على رأس قائمة المتهمين من قبل حلفاء إيران في العراق بالتواطؤ في مقتل سليمان والمهندس على أساس أن "مشاركته" في العملية جاءت من موقعه آنذاك كرئيس لجهاز الاستخبارات العراقي.

وقالت المييشيا على لسان أحد قادتها إن أحد القادة الأمنيين يمتلك معلومات عن ضلوع رئيس جهاز المخابرات العراقي (آنذاك) مصطفى الكاظمي في قتل سليمان، مذعية استعدادها لتقديم معلومات عن العملية التي تمت قرب مطار بغداد ووضعها بين يدي رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي.

وأشار ذلك الاتهام تساوأت عن مدى جذبه، خصوصا أنه كان في حال القدرة على إثباته وسيلة فعالة لمنع وصول الكاظمي إلى منصب رئيس الوزراء. وعلى الرغم من أن إيران لم تكن مرتاحة لشخص الكاظمي وهو ما عبر عنه حلفاؤها من قادة أحزاب ومليشيات عراقية، فإنها اضطرت في الأخير للقبول به رئيسا للحكومة العراقية، الأمر الذي أرجعه مراقبون لحالة الضعف الشديد التي تمر بها جغرافيا وضعها الاقتصادي والسياسي الصعب نتيجة العقوبات الشديدة المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة.

ويبدو أن طهران لم يعد بوسعها سوى التعامل مع رئاسة الكاظمي للحكومة العراقية كأمر واقع وحثه

وأعلنت إيران الخلاء أنها ستعدم إيران أدين بالتجسس لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل عبر مساعدة واشنطن على تحديد موقع سليمان لدى تنفيذ طائرة أميركية مسيرة لغارة على موكبه الذي كان يضم أيضا مجموعة من كبار مساعديه في العراق.

وبالإضافة إلى خسارة إيران في تلك العملية لتسوى نزاع لتدخلها في البلدان العربية والمشرق على إدارة شبكة واسعة من الميليشيات التابعة لها المنتشرة من لبنان إلى سوريا والعراق واليمن، فقد عصفت العملية بسمعها الأمنية وكشفت عن عيوب وتغرات في جدارها الأمني جعلتها غير قادرة على حماية مسؤول بذلك المستوى.

سلطات البحرين تقر عقوبة بديلة عن السجن لنبييل رجب

المنامة - أطلقت السلطات البحرينية، الثلاثاء، سراح الناشط نبييل رجب بعد أربع سنوات من السجن على خلفية تغريدات ومقابلات، حسبما أعلن محاميه وعائلته، على أن يقضى الفترة المتبقية من حكم السجن وهي ثلاث سنوات "في عقوبة بديلة" لم يُعلن عن طبيعتها.

وقال المحامي محمد الجشي لوكالة فرانس برس "أطلق سراح نبييل وهو في طريقه إلى المنزل، لقد تم ذلك في إطار تنفيذ عقوبة بديلة ولا تزال هناك ثلاث سنوات في الحكم الصادر بحقه". وأوقف رجب في 2016 وحكم عليه بالسجن لعامين على خلفية قضية أدين فيها بـ"التضليل ونشر شائعات" خلال مقابلات تلفزيونية انتقد فيها سلطات بلاده، ثم حكم عليه في 2018 بالسجن لمدة خمس سنوات في قضية تغريدات.

وتعود هذه القضية إلى تغريدات نشرها الناشط البحريني على حسابه على تويتر في العام 2015 تحدث فيها عن تعذيب في أحد السجون البحرينية، وانتقد من خلالها عمليات التحالف العربي الذي تقوده السعودية ضد المتمردين الحوثيين في اليمن.

وذكر ذلك عليه تهمة "ارتكاب جنائية" إذاعة أخبار وشائعات كاذبة ومغرضة وبث دعايات مثيرة في زمن حرب من شأنها إلحاق ضرر بالعمليات الحربية التي تخوضها القوات المسلحة البحرينية وإضعاف الجهد في الأمة".

وشهدت مملكة البحرين بدءا من سنة 2011 اضطرابات أثارتها المعارضة الشعبية التي تتهمة المانحة بممارسة السياسة على أساس طائفي محل بوحدة المجتمع، وقامت على أساس ذلك بحل أبرز جمعية سياسية في البلاد وهي جمعية الوفاق وسجنت زعيمها علي سلمان.

كما تتهمة البحرين إيران بافتعال الاضطرابات في المملكة وبتدريب عناصر إرهابية لشن هجمات ضد قوات الأمن. ويعتبر رجب أحد أبرز وجوه التظاهرات التي شهدتها مملكة البحرين مطلع العشرة الحالية واعتبرت امتدادا لموجة الربيع العربي التي طالت العديد من البلدان العربية.

وخلال فترة سجنه، لم تنقطع دعوات المنظمات الحقوقية الدولية لإطلاق سراحه خصوصا بسبب وضعه الصحي.

وقالت عائلته في بيان بمناسبة خروجه من السجن "نظرا لمعانته من ضعف شديد في المناعة مما يجعله عرضة لانتقال فيروس كورونا إليه وتهدد حياته، نعتذر للجمعية عن استقبال الإخوة والأخوات المهتمين بسلامته الخروج وذلك حتى إشعار آخر".

تفرق دمه بين الجواسيس

كما أفادت في يوليو 2019 أنها فككت خلية تجسس تابعة للاستخبارات المركزية وأوقفت 17 من المشتبه بهم بين العراق في هجوم لم يسفر عن مقتل أي من الجنود الأميركيين واختار الرئيس دونالد ترامب عدم الرد عليه عسكريا.

وقال إسماعيلي إن المدان "سواجوه عواقب أفعاله وسيشهد أسياؤه ذلك على عزم وقوة الجمهورية الإسلامية وإمكاناتها الاستخباراتية". وأصدرت إيران حكما مشابها في فبراير الماضي بحق أمير رحيم بور الذي أدين كذلك بالتجسس لصالح الولايات المتحدة والتخطيط لبيع معلومات متعلقة ببرنامج إيران النووي.

وأعلنت طهران في ديسمبر الماضي توقيف ثمانية أشخاص قالت إنهم على صلة بوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية واتهمتهم بالمشاركة في الاحترافات التي افلغت قبل شهر من ذلك ضد قرار مفاجئ برفع أسعار الوقود.

على الحفاظ على حد أدنى من المصالح الإيرانية في بلاده ومن ضمنها عدم تخليه عن استيراد الغاز والكهرباء من إيران.

ولم يعد مناسباً لإيران في ظل هذا الوضع مواصلة اتهام رئيس حكومة بلد جار بالتواطؤ في عملية قتل مسؤول أمني إيراني كبير، ما يجعل الدفع بسيئاريو الجاسوس الإيراني في هذا الوقت أمرا مقصودا.

وأفاد المتحدث باسم السلطة القضائية الإيرانية غلام حسين إسماعيلي خلال مؤتمر صحافي أن محمود موسوي مجد، أدين بالتجسس على القوات المسلحة الإيرانية وخصوصا فيلق القدس ومكان تواجد ونقلات الجنرال قاسم سليمان، لقاء مبالغ كبيرة من كل من جهاز الموساد الإسرائيلي ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وأضاف أن المحكمة العليا أيدت الحكم الصادر بحقه والذي "سينفذ قريبا".

وقتل سليمان بضربة نفذتها طائرة أميركية مسيرة قرب مطار

على الحفاظ على حد أدنى من المصالح الإيرانية في بلاده ومن ضمنها عدم تخليه عن استيراد الغاز والكهرباء من إيران.

ولم يعد مناسباً لإيران في ظل هذا الوضع مواصلة اتهام رئيس حكومة بلد جار بالتواطؤ في عملية قتل مسؤول أمني إيراني كبير، ما يجعل الدفع بسيئاريو الجاسوس الإيراني في هذا الوقت أمرا مقصودا.

وأفاد المتحدث باسم السلطة القضائية الإيرانية غلام حسين إسماعيلي خلال مؤتمر صحافي أن محمود موسوي مجد، أدين بالتجسس على القوات المسلحة الإيرانية وخصوصا فيلق القدس ومكان تواجد ونقلات الجنرال قاسم سليمان، لقاء مبالغ كبيرة من كل من جهاز الموساد الإسرائيلي ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وأضاف أن المحكمة العليا أيدت الحكم الصادر بحقه والذي "سينفذ قريبا".

وقتل سليمان بضربة نفذتها طائرة أميركية مسيرة قرب مطار

قضية باركليز تكشف المزيد من تفاصيل الاحتيال القطري

بدأت مطلع الأسبوع الجاري وتم خلالها الاستماع لمرافعة أحد المحامين التي شدد فيها على انتهازيته قطر واستغلالها حاجة بنك باركليز الماسة للإفقاذ لفرض شروط مجحفة عليه وإنقاذ كاهله بمدفوعات إضافية غير قانونية.

حاجة الشيخ حمد بن جاسم مجددا للحماية في قضية بنك باركليز تفسر تودده لمير قطر وثناؤه عليه

وأوضح المحامي أن روجر جنكنز الرئيس السابق لقطاع المصارف الاستثمارية في بنك باركليز بالشرق الأوسط خدع ستافيلي عندما قال لها إن القطريين يحصلون على نفس الصفقة مثل عملاء مجموعة "بي. سي. بي" لكن تبين في ما بعد أن ما حصلت عليه المجموعة هو في الواقع أقل مما حصلت عليه شركة قطر القابضة التابعة لصندوق الثروة السيادي القطري والذي كان يرأسه في ذلك الحين الشيخ حمد بن جاسم الذي كان يشغل أيضا منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في قطر.

وجاء في تقرير الفاييننشال تايمز عن تطورات قضية باركليز أن شركة "بي. سي. بي. كابتال" المملوكة لسيدة الأعمال البريطانية أماندا ستافيلي تتهمة ضمن القضية ذاتها البنك المذكور بتعمد الخداع بشأن اتفاقيات سرية ومشوبهة مع مسؤولين قطريين وتم بموجبها ضخ رؤوس أموال في البنك خلال عمليتي اكتتاب طارئين في عام 2008 بقيمة 11.8 مليار جنيه إسترليني.

ولجا مسؤولون تنفيذيون سابقون في البنك لهذه الحيلة بهدف تفادي تأميم البنك في إطار خطة الإنقاذ الحكومية البريطانية آنذاك. وهي واحدة من سلسلة تجاوزات جرت في البنك البريطاني ومسؤوليه التنفيذيين إلى تحقيقات ودعاوى قضائية مستمرة منذ سنوات.

وذكر محامو الادعاء عن شركة "بي. سي. بي." في مذكرة الدعوى أن هذه المجموعة الاقتصادية التي قامت بتنفيذ عمليات جذب ناجحة لاستثمارات موازية في باركليز في أكتوبر 2008، لم تكن لتنفذ تلك الاستثمارات لو أنها علمت أن البنك عقد صفقات ذات طبيعة خاصة تم بموجبها دفع مبالغ سرية للمسؤولين القطريين في صورة أتعاب على استشارات اقتصادية "ليس لها وجود أو أساس من الصحة". وكانت جلسات قضية "بي. سي. بي." في المحكمة العليا بإنجلترا وويلز قد

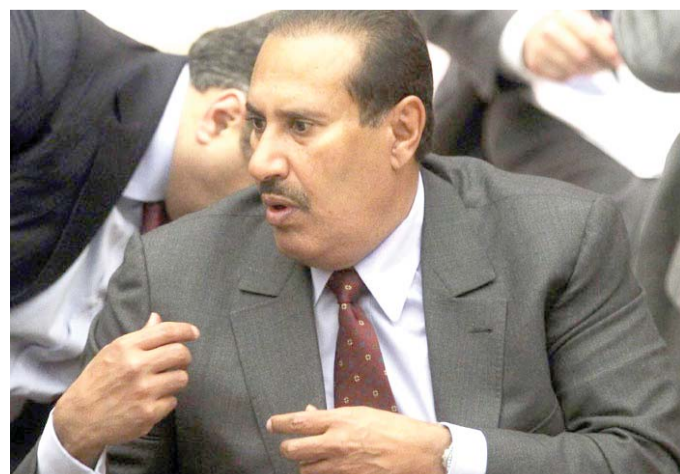
تري جهات مواكبة للقضية أن الأدلة ضده قوية ما يجعل إدانته في حكم المؤكد.

وأصبح ملحوظا لدى المتابعين للشأن القطري التلازم بين عودة الشيخ حمد للظهور على مواقع التواصل الاجتماعي والتعليق بشكل استعراضي على قضايا تهم قطر، وبين أي تطوّر يحدث في قضية باركليز.

وأطل رئيس الوزراء القطري الأسبق مؤخرا عبر تويتر معلقا على قضية مقاطعة أربع دول عربية لبلاده بسبب دعمها للإرهاب متعمدا توزيع الاتهامات على تلك البلدان ومفتيا على طريقة أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في إدارة الأزمة على الرغم من عدم تحقيق أي تقدم في اتجاه حلها، الأمر الذي فهم باعتباره سعيا لإثارة الضجيج، وأيضا محاولة لاستمالة القيادة القطرية الحالية التي سيحتاج لدعمها في قضية البنك، خصوصا وقد سبق له أن استفاد من غطاء الدولة القطرية التي أسندت له سنة 2016 منصبا دبلوماسيا شكليا ومدنيا (مستشار في السفارة القطرية بلندن) استحدث خصيصا لحمايته من الملاحقة في بريطانيا في دعوى رفعها ضده مواطن بريطاني قطري اتهمه فيها بمحاولة الاستيلاء على أرضه دون موجب قانوني وباختلافه وحبسه وتعذيبه في قطر.

الذم، على غراء ما قامت به للحصول على امتياز تنظيم كأس العالم في كرة القدم 2022، وكذلك لاحتضان الدوحة لبطولة كأس العالم للألعاب القوى 2019، وأيضا لحصول شركة يديها قطري مقرب من الأسرة الحاكمة على حقوق البث التلفزيوني لمونديالي 2026 و2030.

ويمثل اسم رئيس الوزراء الأسبق الشيخ حمد بن جاسم أحد الخيوط الناظمة للسياسة القطرية القائمة على دفع الرشاوى، في ما يمثل ورود اسمه في قضية بنك باركليز خطرا عليه إذ



خبر أسود

لقطر بقيمة 280 مليون جنيه إسترليني (365 مليون دولار). وتنتظر دوائر غربية القضية بنك باركليز باعتبارها مظهرا لسلوك قطري دايت الدوحة على ممارسته منذ نحو عقدين من الزمن ويقوم على محاولة تحصيل مكاسب ومزايا في عدة مجالات باستخدام المال الذي أصبح وفيرا لديها بفعل القفزة الهائلة في عوائد ما بيع الغاز الطبيعي، الأمر الذي رفع من طموحاتها التي لم تسع دائما لتحقيقها بطرق مشروعة، بل عمدت إلى اختصار الطرق إليها بدفع الرشاوى وشراء

لندن - تسير تطورات قضية بنك باركليز المنظورة منذ سنوات أمام القضاء البريطاني باتجاه ترسيخ تورط قطر وتحديدا رئيس وزرائها الأسبق الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في القضية المتعلقة باحتيال مالي وتقديم رشوة مقابل تسهيل الحصول على تمويل قطري للبنك في إطار بحثه عن تمويل خارجية لتجاوز أزمة مالية حادة واجهته قبل نحو 12 سنة.

وقالت صحيفة فايننشال تايمز إن مذكرة الإذعاء في الدعوى القضائية المرفوعة أمام محكمة بريطانية عليا ضد بنك باركليز تضمنت اتهامات للبنك بتعمد تضليل السوق بشأن شروط سرية تم الاتفاق عليها مع مسؤولين قطريين من أجل جذب استثماراتهم في ذروة الأزمة المالية لعام 2008، وإن باركليز تعمد إخفاء معلومات عن قرض من قطر بقيمة 3 مليارات دولار.

وتطال الاتهامات في القضية المذكورة رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الأسبق الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، حيث سبق لذات الصحيفة أن كشفت ضمن مواكبتها لوقائع قضية باركليز أن الشيخ حمد طلب عمولة شخصية وحصل عليها. ونقلت عن مسؤول كبير سابق في البنك أدلى بشهادته في القضية أنه جرى التفاوض فعلا على "رسوم إضافية"